

دور الرقابة الشرعية في تفعيل أداء البنوك الإسلامية (مصرف الطيف الإسلامي نموذجاً)

The Role Of Sharia Supervision In Activating The Performance Of Islamic Banks (Al-Taif Islamic Bank As A Model)

د. علي عماد محمد ازهر

Dr. Ali Imad Mohamed Azhar

باحث اقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المملكة الأردنية الهاشمية

draliimad66@gmail.com

ملخص:

تعتبر الرقابة الشرعية من المتطلبات الأساسية التي تعمل على فاعلية أداء ومهام المصارف الإسلامية، حيث أنها تراقب أداء تلك المصارف من الناحية الشرعية بعيداً عن الربا وبعض المعاملات الغير مشروعة وتمدها بالفتاوى التي على ضوئها تستطيع تلك المصارف تكييف عملها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، فأهمية البحث تأتي من أهمية المصارف الإسلامية كونها تقدم البديل الشرعي للمصارف التقليدية وضرورة وجود الرقابة الشرعية الخارجية التي تضبط أعمال تلك المصارف، ويهدف البحث إلى تحديد ماهية الرقابة الشرعية ومتطلبات تفعيل تلك الرقابة في المصارف الإسلامية ومن ثم جرى دراسة واخذ عينة عن دور الرقابة الشرعية في احد بنوك الاسلاميه وهو بنك الطيف الاسلامي والمخوّر الاخير تمثلت سليات الرقابة الشرعية في البنوك الاسلاميه .

كلمات مفتاحية: البنوك الإسلامية، الرقابة الشرعية، بنك الطيف الإسلامي، الشريعة الإسلامية.

Abstract:

Sharia supervision is one of the basic requirements that work on the effectiveness of the performance and tasks of Islamic banks, as it monitors the performance of those banks from the legal point of view away from usury and some illegal transactions and provides them with fatwas in the light of which these banks can adapt their work according to the principles of Islamic Sharia, so the importance of research comes from The importance of Islamic banks as they provide a legitimate alternative to traditional banks and the need for the existence of external legal supervision that controls the work of

those banks. The Islamic spectrum and the last axis represented the negatives and solutions of Sharia supervision in Islamic banks.

Keywords: Islamic banks, Sharia supervision, Al Taif Islamic Bank, Islamic Sharia.

مقدمة:

ظهرت المصارف الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية المختلفة من تمويل واستثمار ووساطة مالية وغير ذلك ملتزمة بتجنب الربا وغيره من التعاملات المالية المحرمة. وها هي الآن يزيد عددها على 500 مصرفاً ومؤسسة مالية منتشرة في 50 دولة على مستوى العالم، وتزيد أصولها المالية على تريليون دولار. وتعد الرقابة الشرعية أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية الربوية، على أساس الدور الهام الذي تؤديه في ضبط أنشطة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية خاصة، وأن تجربتها تعتبر حديثة نسبياً والتحديات الأهم الآن هو ضبط عمل هذه المصارف والمحافظة على مسيرتها من الانحراف حتى لا نخسر المكاسب التي تحققت في هذه المدة القصيرة، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال هيئات الرقابة الشرعية. وفي هذا البحث، نحاول معرفة ماهي البنوك الإسلامية ومدى مساهمة الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية الإسلامية. لكن قبلها نستعرض مفهوم الرقابة الشرعية وضوابطها والأحكام المتعلقة بها. ثم نتطرق الرقابة الشرعية في العراق ومثال على ذلك نستعرض بنك الطيف. ونفرد العنصر الثالث للبحث في العوائق التي تعترض هيئة الفتوى وإشكالية تعدد الفتاوى بين هيئات الفتوى في المصارف الإسلامية.

إشكالية البحث

واجهت مسيرة الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية الكثير من المشاكل والعوائق، لعل من أهمها ما يتعلق بالضغوط التي يمارسها القائمون على هذه المصارف، وكذلك جهل بعض أعضاء الهيئة بدقائق المعاملات.

فرضية البحث

فتمثل في مدى إمكانية وجود هيئات رقابية شرعية في المصارف الإسلامية والتركيز على متطلبات تفعيل أداء الرقابة الشرعية لتقوم بدورها المطلوب في خدمة المجتمع في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداته الوصف والتحليل كما اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات وهي - :المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، ونظراً لحداثة البحث فإن معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية، وكذا الدراسات والبحوث على شبكة الانترنت.

أهداف البحث

من خلال هذه الورقة البحثية نود التسليط على الآتي:

1. الدور التي تقوم به الرقابة الشرعية في تفعيل اداء البنوك الاسلامية من خلال تطوير انظمتها الرقابية حتى تستطيع الحفاظ على مكانتها في السوق بعيدا عن الرى

2. اهم العوائق التي تواجه الرقابة الشرعية اثناء مهامها في البنوك الاسلامية وايجاد الحلول لها

محاور البحث

اعتمدنا في الدراسة على عدة محاور كانت:

- الإطار النظري لمفهوم الرقابة الشرعية في البنوك المصرفية الاسلامية
- عينة الدراسة بنك الطيف الاهلي
- عوائق الرقابة الشرعية في البنوك المصرفية الاسلامية

الدراسات السابقة:

- دراسة الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق (هيام مُجَّد عبد القادر الزيداني، 2013)

يتناول هذا البحث مفهوم الرقابة الشرعية من حيث: مفهومها، والأساس الذي تستند إليه في قيامها بالمهام الموكولة إليها، أهمية وجودها في المصارف الإسلامية كصمام أمان لضمان تطبيق الأحكام الشرعية في المعاملات المالية، وأهم المسميات التي تطلق على هذه الهيئة. كما تعرض البحث لبيان مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية التنفيذية (الرقابة الوقائية والعلاجية والتكميلية)، مع ذكر نماذج تطبيقية لها، وأخيرا تمت مناقشة العوائق التي تعترض تطبيق الهيئة لمهامها وسبل تجاوز هذه العوائق. شمل البحث التعريفات اللغوية والفقهية والقانونية للمفاهيم ذات العلاقة، كما شمل مناقشة لبعض المسائل الفقهية كبيع المراجعة للأمر بالشراء، بيع العينة، التورق.

- دراسة الرقابة الشرعية على البنوك بين المركزية واللامركزية (د. دانة الدعيح، 2021)

تمثلت الدراسة نظام الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية في الكويت، عندما أصدر البنك المركزي تعليماته سنة 2016 بشأن حوكمة الرقابة على شرعية البنوك الإسلامية، نشرت في القبس بتاريخ 15 يناير 2017 تحت عنوان «حوكمة الرقابة الشرعية نعم.. ولا». ومن أهم تلك الملاحظات أن النظام لا يخدم الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية، بل يُعقّد العملية وذلك لمجموعة من الأسباب منها: أن النظام لا يفرض رقابة على صحة الفتاوى، ولا يضمن استقلالية وموضوعية أعضاء الهيئة الشرعية، ولا يقدم حلاً لمشكلة التباين في الفتاوى بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية. ثم اقترحنا لتجاوز بعض العيوب في النظام أن يقوم البنك المركزي بإنشاء هيئة شرعية مركزية تابعة له مكونة من أبرز العلماء الشرعيين مهمتها الرقابة على شرعية كل البنوك الإسلامية. وبالفعل في شهر أكتوبر من 2020 أعلن البنك المركزي عن إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية ببنك الكويت المركزي وفقاً للقانون رقم 3 لسنة 2020. من أبرز مميزات هذا التعديل إلزام البنوك الإسلامية بالحصول على

موافقة من الهيئة العليا قبل تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بما يفرض رقابة مسبقة على تعيين الأعضاء ويضمن التزام البنوك بالشروط القانونية الواجب توافرها في العضو. ومن المهام الموكلة للهيئة العليا أن تقوم بتقديم رأي نهائي في حال حدوث خلاف بين أعضاء الهيئات الشرعية أو في حال عدم توصلهم لرأي شرعي في مسألة معينة لتحل بذلك محل هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا الاختصاص، وكذلك تقديم الرأي الشرعي للمحاكم أو مراكز التحكيم في ما يحال إليها بشأن قضايا العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

2. الإطار النظري لمفهوم الرقابة الشرعية في البنوك المصرفية الإسلامية

1.2 مفهوم البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة العهد نسبيا اذا ما قورنت مع نظيرتها التقليدية، و قد وجد العديد من الباحثين صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، لكن رغم تعدد هذه التعاريف، فالمضمون يبقى نفسه. و فيما يلي مجموعة من هذه التعريفات:

- البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي (arabank)
- هو مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويهدف الى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي.
- مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية (arabank)
- مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.
- مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر، بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعاً وليس مجرد الأكثر ربحاً. البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنه غير على الشريعة الإسلامية (arabank)

• البنوك الإسلامية بأنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذًا وعطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام (arabank)

و قد أشارت الإتفاقية الخاصة بإنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في فقرتها الأولى من المادة (5)، الى تعريف البنوك الإسلامية بما يلي : “يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً”.

الجدول 1 يظهر الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

التسلسل	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
1	هو اعتمادها في معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية، مع تجنب التعامل بالربا (الفوائد البنكية)	البنوك التقليدية التي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذًا وعطاءً
2	البنوك الإسلامية فتقدم صيغا شرعية متعددة قائمة على أساس البيع والشراء الحقيقي أي مبادلة المال بسلعة موجودة.	تستخدم البنوك التقليدية في تعاملاتها مع العملاء صيغة واحدة هي القرض بفائدة وذلك تحت مسميات وصور مختلفة
3	البنوك الإسلامية تتعامل في حدود الأموال الموجودة لديها ولا توظفها في نشاطات محرمة	لا يلتزم البنك التقليدي غالبا في تعاملاته واستثماراته بالشريعة الإسلامية، فضلا عن كونه يتعامل بأكثر من الأموال الموجودة لديه على أساس الربا مما ينتج عنه مشاكل اقتصادية كالتضخم. والأزمات الاقتصادية
4	يحتل الاستثمار حيزا كبيرا من معاملات البنوك الإسلامية من خلال استثمار الأموال باعتماد وسائل وصيغ مشروعة ومتعددة بما يؤدي الى تعاون رأس المال والعمل، مع تحمل البنك الإسلامي مخاطر الاستثمار.	البنوك التقليدية التي تولي أهمية كبيرة لعمليات الاقراض على حساب أعمال الاستثمار

تعتبر هذه الرقابة الشرعية أبرز فرق بين البنوك الاسلامية والتقليدية	تخضع المصارف الاسلامية بالإضافة الى الرقابة المالية الى رقابة شرعية على مجموع أعمالها للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية، وذلك من خلال هيئة الرقابة الشرعية المكونة من مجموعة من الفقهاء المشهود لهم بالكفاءة والخبرة. وتعتبر هذه الرقابة الشرعية أبرز فرق بين البنوك الاسلامية والتقليدية.	5
فالبنوك التقليدية تقوم بتحديد سعر الفائدة مقدما، فيكون عائد البنوك ممثلا في العائد على الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة مع تحمل المقترض وحده تبعة الخسارة سواء كانت بسببه أم لم تكن	البنوك الاسلامية فتحقق الربح من خلال أنشطة استثمارية حقيقية وإذا ما وقعت خسارة يتحملها المصرف الاسلامي، ويكفي العميل خسارته لوقته وجهده باعتباره مضاربا. ويختلف العائد الموزع على الحسابات الاستثمارية من بنك اسلامي لآخر حسب الظروف وتبعاً لنتائج العمليات الاستثمارية التي دخل فيها البنك كمشارك.	6

المصدر: arabank

يتم تقسيم البنوك الإسلامية عادة حسب عدة مجالات يعتبر المجال الوظيفي أكثرها استخداما، حيث يقسمها إلى:

— **بنوك التنمية الدولية:** تكون هذه البنوك مملوكة لعدة دول، وتتجلى مهمتها الأساسية في تحقيق التنمية في تلك الدول عن طريق المشاركة في المشاريع التنموية وتمويل البرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص عبر تقديم القروض الحسنة، كما تقوم بإنشاء وإدارة صناديق مثل صندوق إعانة المجتمعات الإسلامية.

— **البنوك الاجتماعية:** يركز هذا النوع من البنوك نشاطاته على الجانب الاجتماعي، مثل بنك ناصر الاجتماعي الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تدعيم أواصر التعاون والتضامن الاجتماعي بين الأفراد عن طريق منح القروض الحسنة وتقديم المساعدات والإعانات، إضافة إلى جمع الزكاة وتوزيعها حسب ما هو متفق عليه.

— **البنوك التمويلية الاستثمارية:** هي بنوك أنشأت لتكون أصلا مؤسسات مالية مع قيامها ببعض الخدمات المصرفية المعتادة.

— بنوك متعددة الأغراض: وهي بنوك إسلامية تقوم كما يشير الى ذلك عنوانها بمختلف الأعمال المصرفية والتجارية والمالية والاستثمارية، مثل بنك دبي الإسلامي في الإمارات أو بنك فيصل الإسلامي في المملكة العربية السعودية (arabank).

وتقوم فلسفة البنوك الإسلامية على مبدأ عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح. كما تعمل المصارف الإسلامية على توظيف هذه الودائع في المجالات التي تجيزها الشريعة الإسلامية، من خلال أساليب مشروعة أيضاً.

2.2 الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في مؤسسات هذه الصناعة، فهي تدخل في أكثر من نوع من أنواع الرقابات في الشرع الإسلامي، وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزام تلك المؤسسات بالأحكام الشرعية. كما أنها تعتبر من أحد الفوارق الأساسية بين المصارف الإسلامية والتقليدية. وقد أدت هذه الهيئات دوراً ملموساً في هذا المضمار مما يجعل من غير المستغرب القول بأن المصارف الإسلامية مدينة لهذه الهيئات إلى حد كبير. يقول حسني: يلعب المجلس الشرعي في البنك الإسلامي دوراً ريادياً غير ملموس لدى الآخرين، فهو المكتشف لصيغ جديدة لا حصر لها من المعاملات المالية الحديثة والتي تختبر ذكاء أعضاء هذا المجلس. إن البنوك الإسلامية لتدين بجز كبير من مصادر نشأتها إلى الأفكار النيرة من العلماء الشرعيين (Hosny, M, 1995).

ومن جانب آخر تظهر أهمية هذه الهيئات من خلال دورها الذي تقوم فيه تطبيقاً لما ذكرناه من الرقابة الشعبية الواجبة على كل مسلم بأن يقوم بالاعتراض على ما يراه في هذه المؤسسات الإسلامية من خلل شرعي — إن وجد — والتحري عن جدوى الأساليب وتحقيقها لأن من نتائج صحة التطبيق الشرعي للمعاملات المصرفية وسلامتها إدارياً إظهار محاسن الشريعة وإثبات كمالها وتماها. وكذلك فهي تقوم بعملها تطبيقاً لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولغاية نشر العلم الشرعي المتمثل بفقه المعاملات (أنس عبد الهادي، 1997)، وإحياء الكثير من السنن والعمل على منع المحرم والمنكر من المعاملات، وامتنالاً للفرص الكفائي بإفتاء الناس. كما أن أعضاء هذه الهيئات يتحملون عبء تحري الطابع الإسلامي لهذه المصارف في الجوهر والمضمون من خلال تبيين الحلال من الحرام من المعاملات الاقتصادية وكشف المشتبه وإزالة الغامض ودرء الشبه عن التطبيق الاقتصادي الراشد.

— تعريف الرقابة الشرعية:

الرقابة بمعناها اللغوي هي المحافظة، لقوله تعالى: إن الله كان عليكم رقيباً (القران الكريم). والانتظار، لقوله تعالى: فخرج منها خائفاً يترقب (القران الكريم). والمقصود من الرقابة عموماً: الرعاية والحفظ والانتظار (محمد سويلم، 1987). والتعريف

القانوني للرقابة يقصد به: حق يخول صاحبه سلطة إصدار القرارات اللازمة لإنجاح المشروعات. كما قد تحمل معنى الوصاية من جانب سلطة أعلى لفرض حدود وقيود معينة تؤدي إلى أهداف التنظيم الإداري الذي يتطلبه المشروع (عوف الكفراوي، 1977).

أما تعريف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية فمن الملاحظ عدم وجود اتفاق على تعريف دقيق لمفهوم الرقابة الشرعية. فقد عرفها أبو معمر بقوله: الرقابة الشرعية هي جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشرعية (مُجد فداء الدين عبد المعطي، 1994). وهو تعريف شامل للرقابة الشرعية. كما عرفها البعلي بتعريف أعم حيث يقول: هي أحد أجهزة البنك الإسلامي المستحدثة لمعاونته في تحقيق أهدافه (الديوان الأميري، 1996).

3.2 مسميات الرقابة الشرعية:

تتعدد مسميات الجهات المسؤولة عن الرأي الشرعي في المصارف الإسلامية، وذلك تبعاً للاختلاف في أشكالها وفي مفاهيمها وأهدافها، وكذلك تبعاً لوزنها ومكانتها القانونية في المصرف، ومن الملاحظ أن أكثر التسميات شيوعاً للجهات المسؤولة عن الرأي الشرعي في المصارف الإسلامية هي: هيئة الرقابة الشرعية، المستشار الشرعي، لجنة الرقابة الشرعية، المراقب الشرعي، المجلس الشرعي، اللجنة الدينية، الهيئة الشرعية، جهاز الرقابة الشرعية، وقد تكون هذه التسمية هي الأنسب حيث تشمل كل تخصصات أعضاء الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي من مفتين ومستشارين ودعاة وأمين سر وباحثين وغير ذلك. كما وردت التسمية بالرقابة الشرعية، والجهاز الشرعي، وهيئة الفتوى والمتابعة الشرعية، ووحدة الفتوى والمتابعة الشرعية، وإدارة الفتوى والبحوث (د. مُجد فداء الدين، 1994).

الجدول 2 مسميات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك المصرفية

الاسم	عدد الاعضاء	النسبة
هيئة الرقابة الشرعية	9	47%
المستشار الشرعي	3	16%
لجنة الرقابة الشرعية	2	11%
المراقب الشرعي	2	11%
المجلس الشرعي	1	5%
اللجنة الدينية	1	5%
الهيئة الشرعية	1	5%
	19	100%

المصدر: د. مُجد فداء الدين، 1994

4.2 الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية في العراق

انتقلت الصيرفة الإسلامية في العراق من مرحلة التجربة الاستثنائية إلى مرحلة التشكيل المؤسسي المنظم والساند للقطاع المالي. أحاط بذلك التشكيل قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 الذي تستند إليها أسس الصناعة المصرفية الإسلامية الناشئة في البلد والتي تسعى أن نراها في طور التكامل الإقليمي والدولي. تعد هيئة الرقابة الشرعية الكيان الرقابي الذي يمكن من خلاله التمييز بين الصيرفة التجارية والصيرفة الإسلامية على مستوى النشاط والرقابة، وتعتبر كذلك المستوى الرقابي الأول في توليد قيم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وبما يؤدي إلى تحقيق التعاون الإسلامي الرقابي والتمويلي على المستويين المحلي والدولي. واستكمالاً لمتطلبات إقامة نطاق أشرافي يستند إلى أطر الرقابة المصرفية الإسلامية تم وضع الضوابط الخاصة بكل من قسم التدقيق الشرعي الداخلي وقسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال (البنك المركزي العراقي، 2018)

توفر هذه الضوابط الأسس الواجب اتباعها من قبل المصارف الإسلامية في إرساء أسس الرقابة الشرعية الفعالة من خلال تحديد المسؤوليات والصلاحيات والمهام الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية وقسم التدقيق الشرعي وقسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال. تعلق أية تعليمات أو ضوابط أو تعاميم تتعارض أو لا تتماشى مع هذه الضوابط منذ دخولها حيز التنفيذ.

1.6.2 المراجع القياسية.

تم اعتماد المعايير والوثائق الرقابية الشرعية في البنوك الإسلامية في أعداد هذه الضوابط وكما يلي:

- ١- قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥.
- ٢- قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.
- ٣- معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١، ٢، ٣، ٥) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- ٤- معيار رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- ٥- وثيقة بازل الخاصة بالالتزام ووظيفة الالتزام في المصارف لسنة ٢٠٠٥.
- ٦ - البند (٢٩) من المواصفة الدولية آيزو (2015,9001). (البنك المركزي العراقي، 2018)

3. مصرف الطيف الاسلامي

1.3 نبذة عن المصرف:

تأسس مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل كشركة مساهمة وقد تمت الموافقة على تحويله من (شركة الطيف للتحويل المالي - شركة محدودة خاصة) إلى مصرف إسلامي بعد موافقة الهيئة العامة للشركة بتاريخ 23 / 9 / 2018 على تعديل عقد التأسيس وتغيير نشاط الشركة إلى ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية ، وتمت زيادة رأس مال الشركة من (45) مليار دينار إلى (100) مليار دينار وذلك بإصدار أسهم جديدة بمقدار (55) مليار سهم ، وتم منح المصرف الإجازة النهائية لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 30219 / 3 / 9 والمؤرخ في 31 / 12 / 2018 ، وباشر بمزاولة أعماله المصرفية في عام 2019 (بنك طيف الاسلامي)

يمارس المصرف أعماله ويقدم خدماته ومنتجاته المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية ضمن (13) فرعاً مصرفياً منها (4) فروع في بغداد (الفرع الرئيسي ، جميلة ، المنصور ، الحارثية - مول بغداد) و (9) فروع منتشرة في محافظات العراق (كربلاء ، النجف ، بابل ، الديوانية ، البصرة ، ذي قار ، أربيل ، السليمانية) ويسعى المصرف إلى الانتشار والتوسع الجغرافي في تقديم خدماته المصرفية وضمن خطة مستقبلية لفتح فروع جديدة والانتشار في مختلف محافظات العراق.

(الشكل 1 الهيكل التنظيمي)



المصدر: استبيان بنك الطيف الاسلامي

2.3 مهام مصرف الطيف الاسلامي

هناك عدة مهام يقوم به المصرف تجاه العميل ومنها:

1. الطيف الإسلامي مصرف إسلامي أسس لخدمة الزبائن بطرق مبتكرة
2. تحويل الاموال مع الطيف، حول أموالك بطريقة إلكترونية سهلة وسريعة وغير تقليدية
3. اصدار بطاقة أحصل على بطاقتك الإلكترونية من مصرف الطيف الإسلامي، وأستفد من المزايا والخدمات
4. أسعار العملات تعرف على أسعار العملات لدى فروع المصرف بطريقة تفاعلية وسريعة
5. فتح حساب مصرفي (بنك طيف الاسلامي)

2.3 أهداف البنك الاستراتيجية

هنالك جملة من الاهداف تم تحديدها من قبل بنك الطيف الاسلامي في استراتيجية عمل البنك اهمها:

- الاستمرار في المساهمة الفاعلة في الحياة الاقتصادية من خلال المشاركة العملية في البنى التحتية وفقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية للمشروعات وتعزيز لحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية .تعظيم الرباح وتحقيق العوائد المالية المناسبة التي تضمن حقوق المالكين والمساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توسيع وتنوع قاعدة الودائع والعمليات المصرفية .
- دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في المسؤولية الاجتماعية وإرساء دعائم العدالة والتطور الاجتماعي .
- تعزيز الإفصاح والشفافية وإرساء نظم الحوكمة المؤسسية بما يضمن حقوق جميع الأطراف المتعاملة .
- تعزيز مبدأ الشمول المالي من خلال الاستمرار بفتح الفروع داخل العراق لتحقيق الانتشار وضمان وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع .تطوير وتعزيز البنى التنظيمية والتهنية للمصرف وإكمال تطوير الأنظمة والبرامج الخاصة بعمليات المصرف .
- الاستمرار في تنمية وتدريب كوادر المصرف والاهتمام بتطوير ادارات الفروع لرفع المستوى المهني لكافة موظفي المصرف .تنوع إيرادات المصرف من خلال السعي نحو ضمان جودة الخدمات المصرفية المقدمة حالياً ومتطورة تلبي حاجة المتعاملين واستحداث خدمات ومنتجات جديدة وتعزز القدرة التنافسية للمصرف في السوق المصرفية

- تعزيز وتطوير الطر والإجراءات والضوابط التنظيمية للتحوط من الآثار السلبية للمخاطر المصرفية وجرائم غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وحماية الزبائن من الغش والاستغلال والتمييز
- تطوير العمليات المصرفية الإلكترونية وتبني خدمات ومنتجات جديدة لمواكبة أفضل التقنيات ونظم الاتصالات الحديثة والمتطورة . تعزيز التعاون مع المصارف المحلية وتوسيع شبكة المصارف الخارجية المراسلة لتقديم خدمات سريعة ومتطورة لزبائن المصرف (استبيان بنك طيف الاسلامي)

4.3 هيئة الرقابة الشرعية – مصرف الطيف الاسلامي

تُعد هيئة الرقابة الشرعية أساس عمل المصرف باعتباره مؤسسة مالية إسلامية فقد تم وضع الأسس لتشكيل تلك الهيئة من خيرة العلماء في مجال الحكم والإفتاء الشرعي لضمان تحقيق التوافق السليم بين العمليات المصرفية وأسس الشريعة الإسلامية التي تستند عليها معاملات وعقود المصرف، مع التزام المصرف بكل ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وأحكام . أساسياً من عناصر الحوكمة الرشيدة فأن وباعتبار أن الإفصاح والشفافية تشكل عنصراً للمصرف ملتزم بمبادئ الإفصاح والشفافية حسب القوانين والأنظمة النافذة وكذلك المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكافة المعايير الدولية التي تضمن مواكبة عمليات المصرف للتطورات المحاسبية والرقابية الدولية. (استبيان بنك طيف الاسلامي)

يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الطيف الاسلامي والمصادقة عليهم من قبل الهيئة العامة بعد موافقة البنك المركزي وتتألف هذه الهيئة من:

1. ثلاثة اعضاء من ذوي الخبرة في الفقه الاسلامي واصوله.
2. اثنان من ذوي الخبرة والاختصاص في الاعمال المصرفية او القانونية او المالية.
3. ينتخب اعضاء الهيئة من بينهم رئيسا وعضوا تنفيذيا.
4. لا يجوز حل هيئة الرقابة الشرعية أو إعفاء أي عضو فيها إلا بقرار مسبب من المجلس وبأغلبية ثلثي الأعضاء وبعد توجيه انذار مشفوع بالمبررات وتحديد مدة التصحيح وبعد الاستماع إلى وجهات نظر هيئة الرقابة الشرعية أو الأعضاء المقرر إعفائهم واستحصال موافقة الهيئة العامة للمصرف وموافقة البنك المركزي العراقي. (موقع بنك طيف الاسلامي)

5.3 مهام ومسؤوليات الهيئة الشرعية

للهيئة الشرعية عدة مهامات تقوم بها لعل من أهمها:

1. مراقبة أعمال المصرف وأنشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة ومراجعة العمليات للتحقق من خلوها من أية محظورات شرعية.
2. إبداء الرأي واعتماد جميع العقود والمعاملات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات وسياسات الاستثمار والسياسات التي تنظم العلاقة ما بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار بما فيها توزيع الأرباح وتحمل الخسائر بعد المصادقة عليها واحتساب الإيرادات على حسابات الاستثمار وآلية التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة.
3. مراجعة السياسات والإرشادات المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية والموافقة عليها للتأكد من كفاية وفاعلية نظام الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف.
4. تقديم الإرشاد لموظفي المصرف ونشر الوعي في مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وأدوات التمويل الإسلامي.
5. اقتراح دورات التدريب الشرعي اللازم لموظفي المصرف وذلك بالتنسيق مع قسم الموارد البشرية.
6. حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين وعرض تقرير الهيئة الشرعية من قبل رئيسها أو من يفوضه من أعضاء الهيئة بهدف اعتماده.
7. تكوين وإبداء الرأي بمدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث تقوم الهيئة بما يأتي:
 - مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي الذي يرفع إلى لجنة التدقيق من قبل قسم التدقيق الشرعي الداخلي.
 - إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي حول الالتزام الشرعي، بحيث يتضمن مدى فاعلية الضوابط الشرعية الداخلية وأي مواطن ضعف في أنظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الأثر الجوهرية، على أن يتم رفع التقرير نصف السنوي لمجلس الإدارة، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين، ونسخة عن كل منهما للبنك المركزي العراقي.
8. إبداء الرأي في عقد تأسيس المصرف والنظام الأساسي والتأكد من انسجامها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. (بنك طيف الاسلامي)
9. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وتنحية مدير قسم التدقيق الشرعي الداخلي، على أن يؤخذ القرار النهائي بعد موافقة البنك المركزي.

10 إبداء الرأي في شرعية مصادر المبلغ المدفوع لزيادة رأس المال واعتبار ذلك شرطاً

لصحتها.

11. على رئيس الهيئة الشرعية التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضاء الهيئة.

12. كتابة الدليل الإرشادي الذي يتضمن أسلوب تقديم طلب الفتوى من قبل أقسام وفروع المصرف إلى هيئة الرقابة الشرعية، وإدارة مناقشتها وتكوين الرأي الشرعي فيها وآلية التأكد من الالتزام الفعلي بأي قرار صادر عن الهيئة، والتأكد من السجل التوثيقي المكتوب خطياً والمحفوظ ورقياً وإلكترونياً.

4. عوائق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

أبرز المشاكل التي تعترض طريق الهيئات الشرعية على المؤسسات الاستثمارية الإسلامية ومن ضمنها البنوك الإسلامية هي :

- ضرورة توافر التقارب والتنسيق المشترك بين كافة الجهات الرقابية التي تتواجد فيها الصناعة المصرفية الإسلامية، من أجل المحافظة على استقرار هذه الصناعة. وهذا يتأتى من توحيد المعايير وتطبيقها على كافة أشكال العمل المصرفي الإسلامي بغض النظر عن المنطقة التي تعمل بها هذه الصناعة، وهذا من شأنه أن يقلل من عملية التفاوت في الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية.

- العمل على إيجاد البنية اللازمة للتعامل مع موضوع إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية. (د. باسم احمد عامر، 2016).

- تحظى البنوك التقليدية بميزة اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض في حال الحاجة إلى السيولة في حين لا تحظى البنوك الإسلامية بهذا التسهيل كما وأن البنوك الإسلامية تودع أموالها لدى المصارف المركزية دون تقاضي أي عائد. وهذا الأمر يمكن أن يكون من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية وتكون المصارف غير قادرة على إدارة السيولة لديها. ويذكر أن بعض الدول قد شرعت في مساعدة المصارف الإسلامية في إدارة السيولة عن طريق أسلوب المراجعة فعلى سبيل المثال إذا كان المصرف الإسلامي بحاجة لقرض من البنك المركزي، يقوم الأخير بشراء بضاعة بمقدار قيمة القرض عن طريق المراجعة وبيعها إلى البنك بهامش الربح على أن يأخذ تعهداً من قبل المزود بإعادة شراء البضاعة ويقوم البنك الإسلامي بإعادة بيع هذه البضاعة ويحصل على المبلغ المطلوب، كما ولن يفرض أن بنك إسلامي لديه 100 مليون دولار ويرغب في إبداءها للبنك المركزي فيتم الاتفاق على قيام البنك الإسلامي

بشراء البضاعة عن طريق المراجحة وبيعها إلى البنك المركزي بهامش ربح معين يكون عادة مساوٍ إلى سعر فائدة الإيداع لدى البنك المركزي ثم يقوم البنك المركزي بإعادة بيعها إلى بائع البضاعة الأصلي.

- تعتبر الصناعة المصرفية صناعة متغيرة ومتطورة وبالتالي تحتاج إلى كوارد مؤهلة للتعامل مع تطورات هذه الصناعة وتكون قادرة في نفس الوقت على الارتقاء بها إلى مستويات مرتفعة. وهذا يتطلب التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب في الدول التي تتواجد بها المصارف الإسلامية ولبناء قدرات تتمتع بالمهارات الفنية المطلوبة. لذلك لا بد من إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة وزيادة الاستثمار في العنصر البشري.
- التوافق على بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمور الشرعية. ضرورة توحيد المفاهيم المتعلقة بقضايا الشريعة حتى لا يكون هناك اختلاف في التفسير بين مختلف السلطات الرقابية، خاصة عندما يكون هناك تداخل في بعض القضايا بين الدول. لذلك لا بد من إيجاد التوافق والتوحيد بين مختلف السلطات الرقابية التي تعمل بها الصناعة المصرفية لضمان الاتساق في التفسير على كافة القضايا التي تواجه الصناعة المصرفية.
- جهل بعض أعضاء الهيئات بدقائق أنظمة المعاملات الإسلامية، ومذاهب الفقهاء المعتمدين فيها

التوصيات:

- توفير دليل إرشادي لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية حول كيفية تأدية وواجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية
- ضرورة استكمال الإطار القانوني ورفع كفاءة الهيئات الشرعية والأجهزة الإشرافية والرقابية للبنوك الإسلامية
- العمل على عقد مؤتمرات لصياغة إطار حوكمة هيئات الرقابة الشرعية من أجل تنظيمها وتجانسها لتحقيق عنصري الوضوح والثبات في أداء مهامها (ابن عمارة، نوال، اخرون، 2015)
- ينبغي تنشيط كيفية أداء الهيئة لواجباتها وذلك بالعمل على عقد اجتماعات دورية مع العاملين، وتنظيم اللقاءات والدورات التدريبية المساعدة في خلق فهم مشترك بني الهيئة والعاملين.

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية التي من خلاله قمنا بتسليط الضوء على موضوع الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بالتركيز على فعاليتها كونها هيئة داخلية للبنك متكونة من خيرة العلماء في المجال الشرعي وهي صمام الأمان في البنوك الإسلامية، فهي التي تضبط أعمال البنوك الإسلامية وتبين مدى توافقها مع الأحكام الشرعية، لأنه لا يمكن لأي بنك أن يرفع لافتة أنه بنك إسلامي، دون أن تكون أعماله متفقة مع الأحكام الشرعية، ولا يمكن أن يتم تحقيق تلك الدعوى بدون وجود هيئة رقابة شرعية. "فالرقابة الشرعية هي: التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية (شركة أو مصرف) لأحكام الشريعة الإسلامية، حسب الفتاوي الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى مدى مواكبتها للتطورات الحاصلة في الساحة العالمية، وكإجابة على مشكلة البحث من خلال استعراض تجارب البنوك الإسلامية في العراق، بنك الطيف الإسلامي نموذجاً يمكن القول أنها عملت على إنشاء هيئات للرقابة الشرعية هدفها تصويب المعاملات المالية في المصارف الإسلامية وفق مقتضيات و ضوابط الشريعة الإسلامية، كما عملت على توفير الظروف الملائمة لعمل هذه الهيئات سواء من جانب التشريع المصرفي أو من جانب منحها الاستقلالية في إصدار القرارات و التوجيهات النازمة لعمل المصارف الإسلامية، غير أنه لاحظنا أن هناك نوع من القصور من طرف هذه الهيئات في تحقيق أهدافها و القيام بمهامه على أكمل وجه لذا ارتأينا أن نقدم حلول لتفعيل دورها و تحسن فعاليتها.

المصادر:

- أنس عبد الهادي، 1997، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، السنة الأولى، العدد 3.
- سويلم مُجَّد، 1987، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، بدون ناشر، القاهرة.
- عوف الكفراوي، 1977، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية.
- فارس أبو معمر، 1994، أثر الرقابة الشرعية واستقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني.
- البعلي، عبد الحميد، 1983، المدخل لفقه البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ص 153.
- مُجَّد فداء الدين عبد المعطي، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤، نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي - المجلد الثالث - العدد الثاني .
- مُجَّد عبد القادر، 1996، دور البنك المركزي في تحديد سياسات ونظم العمل المصرفي في ماليزيا والإطار الرقابي له، مؤتمر التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، الكويت، 1996/3/12.
- بيت التمويل الكويتي، 1985، الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية، المؤتمر الثالث للبنوك الإسلامية، دبي، 1985/10/25-23.
- صالح ملائكة، 1996، الرئيس التنفيذي لقطاع الأموال بمجموعة دلة البركة، مجلة الشريعة، تصريح، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الأول.
- فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني.
- مُجَّد ضياء الدين بهجت، 1994، نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المؤسسة الإسلامية، لستر، بريطانيا، المجلد 3، العدد 2.
- مُجَّد عبد الحكيم زعير، 1987، الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دورة البنوك الإسلامية، معهد الإمارات للتدريب المصرفي، 1987/4/23-18.
- موقع بنك الطيف الاسلامي
- مقابلات مع الشيخ مُجَّد عبد الحكيم زعير، 1996، المراقب الشرعي، بنك دبي الإسلامي، (بيت التمويل الكويتي، 1995/11/1، دبي، 1996/8/21، دبي، 1996/8/24).
- البنك المركزي العراقي، 2018، دائرة مراقبة الصيرفة قسم مراقبة المصارف الإسلامية شعبة التعليمات والضوابط، ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الاسلامية.

- د. مُجَدِّ فداء الدين، 1994، معهد السياسة الاقتصادية، ابوظبي، الامارات
- ابن عمارة نوال، العربي عطية، 2015، آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية الفكر المحاسبي، دار المنظومة.
- Hosny, M.1995, "The Role of Religious Board", (in: Encyclopedia of Islamic Banking London, Institute of Islamic Banking and Insurance, 1995), pp. 97, 98.
- www.arabank.vom